العدد (2233) السنة التاسعة - الجمعة (26) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

### خلال استقباله سفيرة جمهورية التشيك في بغداد

# طالباني: الأوضاع مشجعة لمجيء الشركات الأجنبية

**بغداد / المدى**

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني مساء امس الاول ببغداد، سفير جمهورية التشيك لدى العراق السيدة بروني سلافا توما شوفا، بمناسبة انتهاء مهام عملها في العراق.

وفي اللقاء أكد الرئيس طالباني أهمية توطيد العلاقات الثنائية حيث يرتبط البلدين بعلاقات قديمة..تحدث عنها فخامة الرئيس بالقول:" كانت براغ العاصمة مأوى وملاذاً آمنا لكل العراقيين الذين كانوا يقارعون النظام الدكتاتوري وكان الرئيس فاستلاف هافل أول رئيس أوروبي استقبلني في الوقت الذي كنت اعمل في المعارضة العراقية ،و بعد اسقاط النظام الدكتاتوري، فإن الحكومة التشيكية لم تدخر جهدا لمساعدة الشعب العراقي" . وأشار إلى رغبة العراق في توسيع آفاق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات كافة ،وأشاد بدور السفيرة (بروني شوفا) التي ساهمت في تطوير العلاقات بين بغداد و براغ وإعطاء الصورة الحقيقية للعراق الجديد للقيادة التشيكية ،و بين الرئيس طالباني أن الأوضاع في العراق حاليا مشجعة لمجيء الشركات الأجنبية للاستثمار و المساهمة في عملية البناء والاعمار، والشركات التشيكية لها فرص عديدة في تنفيذ المشاريع الضخمة والإستراتجية.

من جانبها قدمت السفيرة التشيكية السيدة بروني توما شوفا شكرها للرئيس طالباني على دعمه المستمر لها خلال السنتين الماضيتين مشيرةً إلى أن هذا الدعم كان له اثر مهم في نجاحها في أداء مهامها كسفيرة لبلادها في العراق.

وأكدت السفيرة الرغبة التشيكية لتوسيع و تعزيز العلاقات مع العراق و الارتقاء بها نحو الأفضل خصوصا أن الأوضاع في العراق تتحسن يوما تلو الآخر وخصوصا من الناحية الأمنية، حيث أشارت الى إنها تجولت في عدة مناطق في العراق و زارت عددا من المدن العراقية منها إقليم كردستان وأضافت إنها أخذت طابعا ايجابيا عن الشعب العراقي.

وجددت السفيرة دعم بلادها الكامل للعملية السياسية والديمقراطية في العراق، مؤكدةً أن التحول نحو الديمقراطية ليس بالسهل، مثمنة جهود الرئيس طالباني في تذليل العقبات أمام توصل الأطراف العراقية إلى الاتفاق وتقريب وجهات النظر بين القادة العراقيين من اجل دفع العملية السياسية و الديمقراطية نحو الأمام وإيصال البلد إلى بر الأمان.

# لجنة المصالحة تعتزم تشذيب قانونها
# تيار الاحرار: فقرات الدستور دخيلة.. وأغلبها يمنع تعديله

**متابعة/ المدى**

عد عضو كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني جواد الحسناوي إجراء تعديلات على الدستور (شبه مستحيلة)".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قال أن" الدستور ربما كتب في أجواء كانت فيها مخاوف لكننا ذهبنا بعيدا في تكريس المخاوف وتكريس التطلعات" .

وقال الحسناوي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباءامس الخميس:"من الصعب أن نعدل إية فقرة من فقرات الدستور لأن الدستور يناقض نفسه بفقرة التعديلات الدستورية" .

وأضاف أنه" إذا حصل تعديل على الدستور فأن رفض ثلثي ثلاث محافظات إجراء التعديل سيبطله،لذلك تعديل الدستور في المرحلة الحالية شبه مستحيل."

وأشار أن من كتب الدستور وضع فقرة التعديلات الدستورية دخيلة حتى لا يعدل نهائيا،مبينا أن اغلب الفقرات الدستورية هي غير واضحة ولابد أن تعدل لكن من الصعب جداً أن تعدل."

وكان،عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن /التحالف الوطني/ جواد الجبوري، قد استبعد أن تشهد هذه الدورة الانتخابية تعديلاً للدستور.

وقال الجبوري (للاخبارية):"لا أتوقع أن تشهد هذه الدورة الانتخابية تعديلاً للدستور بسبب المشاكل الكثيرة التي نركز عليها أكثر مما أن نفتح مثل هذا المطلب وأن كان مطلباً صحياً وايجابياً، لكنه سوف يخلق أزمة جديدة بسبب الشد والجذب والذي لا تتحمله المرحلة الحالية".

وأضاف النائب عن الوطني: "أننا مع فكرة تعديل الدستور لوجود عدد من الفقرات تحتاج إلى تعديل خاصة المادة التي تنص بأن رؤساء الكتل هم من يقومون بترشيح رئيس الوزراء والوزراء فهذه الفقرة تحتاج إلى تعديل لتكون هناك ديمقراطية كاملة ونغادر الديمقراطية التوافقية".

وأشار الجبوري إلى أن مسألة تعديل الدستور متروكة للزمن إلى أن تتبلور ثقافة تعديل الدستور ويكون هناك إجماع على تعديل الدستور.

وكان رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح اكد امس الاول على أن الأوان قد آن لكي تقوم الحكومة الاتحادية ومجلس النواب بتطبيق فقرات الدستور وخاصة تنفيذ بنود المادة ١٤٠ بشكل جدي وذلك لحسم مصير المناطق الكردستانية المستقطعة.

يذكر ان نائبا من القائمة العراقية اكد في وقت سابق أن الوقت قد حان لتعديل الدستور مشيرا إلى أن كتابة الدستور عندما تمت، تمت على عجل في ذلك الوقت مشيرا في الوقت نفسه إلى حالة من الغموض تكتنف بعض بنود الدستور مما يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة.

واكد عضو القائمة فتاح الشيخ ان تعديل الدستور في الوقت الحاضر اصبح ضرورة حتمية لافتا الى ان الدستور يتضمن مادة صريحة وهي (١٤٢) تقضي بضرورة تعديله بعد اقراره كما اشار الشيخ الى ان اللجنة التي كتبت الدستور اعترفت بكتابته على عجل من جهة وبغياب المكون السني من جهة اخرى .

ويقول النائب عن التحالف الوطني علي العلاق ان تعديل الدستور يجب ان يتم وفق اليات قانونية ودستورية واصفا العملية السياسية في العراق بالمعقدة وتحتاج الى توافق وطني وشراكة وطنية مبينا ان المعيار السليم الذي تعتمده الكتل السياسية في هذا الجانب هي المصالح العامة وليس الفردية .

ويعتبر النائب عن التحالف الكردستاني شوان طه ان الوقت الحاضر غير مناسب لاجراء التعديلات المطلوبة على الدستور وذلك بسبب وجود الكثير من المسائل العالقة والتي تعد من اولويات البرلمان وتتمثل بتوفير الخدمات واستتباب الامن وحسم امر الموازنة والوزارات الامنية فضلا عن حسم موضوع الهيئات المستقلة وتوضيح قرار ربطها بمجلس الوزراء ،موضحا امكانية تقديمه للتعديل متى ماتم الانتهاء من حسم هذه المسائل.

وابدى مستشار هيئة رئاسة اللجنة الدستورية في مجلس النواب الدكتور حسن الياسري ابدى استغرابه التصريحات النيابية التي تدعوا الى تعديل الدستور بعد انتهاء عمل اللجنة من كتابته متسائلا عن عدم تعاون هذه الاطراف مع اللجنة حينها مشيرا الى صعوبة تعديله حاليا في وقت لفت الى ان الكثير من النصوص التي فيها نقص اوغموض عدلت وان بامكان هذه الكتل والاطراف تعديل اي نص بما ينسجم مع المصلحة عبر موافقة البرلمان والشعب .

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا الى تعديل الدستور خلال فترة الانتخابات مؤكدا ان الكتل السياسية والنواب اتفقوا على ذلك وشكلوا لجنة أنجزت نسبة عالية من التعديلات.

تعتزم لجنة المساءلة والمصالحة الوطنية في مجلس النواب إجراء بعض التعديلات على قانون المساءلة والعدالة الذي اقره البرلمان في عام ٢٠٠٨، مشيرة الى ان التعديلات الجديدة ستسهم في تشذيب القانون وجعله ملائماً أكثر لمشروع المصالحة الوطنية الذي تعمل الحكومة العراقية على تطبيقه.

ويقول رئيس اللجنة النائب قيس الشذر في حديث لإذاعة العراق الحر ان ابرز التعديلات التي ستطرأ على القانون تتمثل في إعادة النظر في الفقرات المتعلقة بشمول بعض منتسبي الأجهزة الأمنية بإجراءات المساءلة، وبخاصة الذين كانوا يعملون في جهاز الأستخبارات العسكرية، لافتا الى ان التعديل الجديد سيسهم في إنصاف شريحة كبيرة من منتسبي هذه الأجهزة ممن لم يرتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي.

ويضيف الشذر ان التعديل الآخر سيتضمن إعطاء فرصة جديدة للمشمولين بقانون المساءلة والعدالة ممن لم يتمكنوا من إكمال إجراءات إعادتهم للوظيفة أو إحالتهم إلى التقاعد خلال الفترة الماضية، مؤكداً ان البرلمان عازم على إنهاء ملف المسائلة والعدالة خلال فترة لاتتجاوز ١٨ شهراً.

من جهته يرحب المحلل السياسي واثق الهاشمي بخطوات البرلمان الرامية لتعديل قانون المساءلة والعدالة، مشيراً الى ان العراق بحاجة الى طي صفحة الماضي والاستفادة من خبرة الكثير من الكفاءات التي تم تهميشها في الفترة السابقة لأغراض سياسية.

وكان النائب عن التحالف الوطني احمد الجلبي قال في شباط الماضي انه سيكون من الصعب تعديل قانون المساءلة والعدالة رغم انه يواجه اعتراضات قوية واضاف في تصريح صحفي ان الوقت اصبح متأخرا جدا على الارجح لتغيير القانون.

واعرب عن اعتقاده بان الحصول على موافقة البرلمان على تعديلات لهذا القانون سيكون صعبا ويستغرق وقتا طويلا .

وأضاف انه كان يتعين على الاشخاص الذين صوتوا لصالح القانون ويعترضون عليه الان ان يدرسوه جيدا قبل التصويت عليه .

إلى ذلك قررت لجنة اجتثاث البعث شمول اعضاء الشعب السابقين في حزب البعث المنحل بإجراءات التقاعد اسوة بأعضاء الفرق ،وأكد ان بإمكان اعضاء الشعب في حزب البعث المنحل تقديم طلبات الإحالة إلى التقاعد بعد قرار الهيئة شمولهم بإجراءات التقاعد مساهمة منها في انجاح المصالحة الوطنية ،مشيرا إلى أن القرار سيتيح لنحو اربعة آلاف من البعثيين الحصول على حقوق تقاعدية.

# المالكي يدعو رئيس "الانتقالي الليبي" لزيارة العراق

مصطفى عبد الجليل

**بغداد / المدى**

في وقت دعا فيه رئيس الحكومة نوري المالكي، رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل لزيارة العراق، اعلن تيار شهيد المحراب عن مساندته ثوار ليبيا.

و هنأ المالكي، رئيسَ المجلس الانتقالي الليبي بمناسبة نجاحَ الثورة، المالكي خلال اتصال هاتفي اكد اعترافَ الحكومةً العراقيةً بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعيا وحيدا لليبيا .. مشددا على حرص الحكومة على دعم المجلس الانتقالي والثورة الليبية بجميع الامكانات .. المالكي دعا ايضا رئيسَ المجلس الى زيارة العراق قريبا.

اعلن القيادي في كتلة شهيدَ المحراب النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي استعداد العراق لدعم حركة الثوار في ليبيا.

وقال الفتلاوي في تصريحات صحفية امس الخميس: ان"نظام القذافي قريب في جرائمه واستبداده من نظام صدام لذلك وجدنا أن من الضروري دعم الشعب الليبي،على كافة المستويات والمجالات،بعد رحيل نظام معمر القذافي"،مشيراً الى استعداد البرلمان العراقي والمسؤولين الحكوميين طرح التجارب الديمقراطية التي حظي بها العراق بعد ان انهيار النظام السابق، على الثوار الليبيين او المسؤولين في المجلس الانتقالي الليبي. وأعلنت الحكومة العراقية الثلاثاءالماضي اعترافها بالمجلس الانتقالي الليبي واعتبرته الممثل الشرعي للشعب، ورحبت بعملية التغيير التي قادها الشعب الليبي منذ اشهر ضد نظام القذافي.

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قال في الاول من امس إن " ثورة الشعب الليبي طوت صفحة سوداء جديدة في كتاب التاريخ العربي الحديث الحافل باستبداد بعض الانظمة واستمرار سياساتها القمعية ضد شعوبها" .

وطالب النجيفي في بيان كانت المدى قد تلقت نسخة منه الشعب الليبي الى الحفاظ على الثورة وعدم التفريط بها.

واضاف " ان قرار الشعب الليبي كان صائبا عندما دعا الى منطقة حظر جوي بشرط الا تنشر اي قوات اجنبية على تراب ليبيا ، وبذلك استبعد هذه القوات من الارض الليبية عندما نص القرار الاممي على فرض حظر على كل طلعات الطيران في اجواء ليبيا من أجل المساعدة على حماية المدنيين" .

ودعا النجيفي الثوار الى " الحذر ومراقبة افعال هذه الدول للتأكد من عدم تجاوزها مهمة حماية السكان المدنيين التي فوضها اياها مجلس الامن" .

### بالتزامن مع انتهاكات الجوار

# "الأمن والدفاع" تحثّ على إخراج الجيش من المدن

**متابعة/ المدى**

طالبت لجنة الامن والدفاع باخراج قوات الجيش من داخل المدن، إذ أصبح ذلك أمرا ضروريا ولا سيما مع ازدياد موجة الاعتداءات في المناطق الشمالية والجنوبية على السيادة العراقية، مشيرة الى ان هذا القرار يتطلب اعلان وزارة الداخلية جاهزيتها لاستلام الملف الامني في الداخل.

و قال عضو اللجنة والنائب عن الإئتلاف الكردستاني شوان محمد طه إنه "نرى ان من واجبات الجيش هو حماية الحدود" مضيفا ان"تواجد الجيش في المدن هو بناء على اوامر القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية".

وبيّن طه ان "العراق من اولوياته الامن الداخلي في الوقت الحاضر، والجيش العراقي كان له بصمات واضحة بمعاونة وزارة الداخلية في فرض الامن" مشيرا الى ان "وزارة الداخلية اذا كانت قادرة على ضبط الأمن في الداخل فمن المستحسن ان يخرج الجيش الى ثكنات عسكرية خارج المدن"لافتا الى ان "لعراق في الوقت الراهن بين النهوض والسقوط" .

بدوره قال النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي لوكالة كردستان للانباءإن "اخراج الجيش في هذا الوقت من الضروريات جدا باعتبار ان وضع العراق اصبح مهدداً من جميع المنافذ الحدودية ومفاصل الحدود التي تحد بين العراق ودول الجوار" .

واوضح الزوبعي انه "يجب على الجيش ان يكون مستعدا ومتهيئا لصد الاعتداءات الخارجية ضد العراق" مبينا ان "الجيش المتعارف عليه ان يكون خارج المدن وليس داخلها" .

واضاف ان "تواجد الجيش داخل المدن اضر البلاد كثيرا وسبب كثيرا من المشاكل" ملوحا انه "يجب على وزارة الداخلية ان تستلم الملف الامني الداخلي وتهيئة الجيش ليتسلم مهام حماية الحدود" .

يشار الى ان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اكد في وقت سابق أن التقديرات الآن لا تسمح بسحب الجيش كاملا من المدن وتسليم الملف الأمني لقوات الشرطة، مشيرا إلى وجود اتفاق مع الأجهزة الأمنية على تسلم الملفات في بعض المناطق.

وقال المالكي خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت قبل شهرين، في بغداد، إن "الجيش ليس من مسؤوليته أن يتسلم الملف الأمني في المدن ولكن لا يمنع في جميع القوانين الدولية أن يتسلمه"، مبينا أن "العديد من الدول عندما حصلت ارتباكات فيها تدخل الجيش في المدن لكن عن الضرورات، إلا أن الأصل بالدستور هي من مسؤولية الداخلية وليست الدفاع".

وتابع المالكي أن "طبيعة التحديات دفعت إلى تدخل الجيش وعمل سيطرات وتفتيش واعتقالات وهي ليست من وظيفته"، مضيفا أن "هناك خطوات لإخلاء الساحة من الجيش إلا أن التقديرات إلى الآن لا تسمح لنا بسحب الجيش كاملا وتسليم المسؤولية إلى الشرطة لان البلاد ما تزال تعيش حالة من التحديات وهناك بؤر ارهابية".

وكشف المالكي عن "تشكيل لجنة في وزارة الداخلية لتقييم واقع الحال وتم الاتفاق على أن تسليم المناطق للشرطة ينبغي أن يكون للمحافظة بكاملها لأنها وحدة متكاملة"، مضيفا أنه "تم لاتفاق ايضا على أن تسلم الملفات في بعض المناطق دون أن تسلم كل المحافظة".

وأشار المالكي إلى أن "الحكومة لن تجازف بسحب الجيش ما لم نتأكد من إمكانية الشرطة"، لافتا إلى أن "مدينتي الكاظمية والرمادي فيهما الملف الأمني من مسؤولية الشرطة".

وكشفت قيادة القوات البرية العراقية، في ٢٢ أيار الماضي، عن إستراتيجية لتسليم المسؤولية الأمنية لعدد من المحافظات إلى وزارة الداخلية وإخراج الجيش العراقي من المدن، وفيما أشارت إلى أن هذه الخطوة تنتظر موافقة القائد العام للقوات المسلحة، أكدت أن المرحلة الأولى من التسليم ستشمل ثلاث محافظات مستقرة أمنياً.

ويدار الملف الأمني في بغداد والمدن العراقية الأخرى بعد انسحاب الجيش الأميركي من قبل قيادات عمليات تسيطر على عمل الجيش والشرطة في تلك المحافظات، ويشرف عليها بشكل مباشر مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي، فيما يعتبر رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، ووزير الدفاع نائباً له بموجب الدستور العراقي.

يذكر ان لدى العراق حالياً أكثر من ٨٠٠ ألف عنصر أمني في الجيش والشرطة، ويتكون الجيش العراقي من ١٤ فرقة عسكرية موزعة على ثلاث قيادات برية وجوية وبحرية ، لكن غالبيتها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بأكثر من ٣٠٠ ألف، كما يقدر عدد منتسبي وزارة الداخلية بحوالي نصف مليون منتسب يتوزعون على تشكيلات أمنية عدة هي الشرطة الاتحادية وهي قوة عسكرية تتكون من ثلاث فرق تضم كل واحدة منها عشرة آلاف جندي مجهزة بلواء مدرع، فضلاً عن أفواج الطوارئ ،ولواء الرد السريع، كما يتكون جهاز مكافحة الإرهاب المرتبط بمكتب رئيس الوزراء العراقي من عشرة آلاف جندي وهو جهاز يضم عدداً من الوحدات الخاصة القادرة على مكافحة التمرد.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري إن الحكومة العراقية لا تعتزم اتخاذ خطوات عسكرية للرد على القصف التركي الذي تتعرض له القرى الحدودية في إقليم كردستان.

وأوضح في لقاء مع قناة الحرة أن حل هذه المشكلة يتم عبر الطرق الدبلوماسية.

وفي هذا الصدد، حمّل النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه وزير الخارجية مسؤولية وقف القصف التركي للمناطق الحدودية مع إقليم كردستان.

دعا الشلاه في حديث مع "راديو سوا" وزير الخارجية إلى تفعيل دوره لإيقاف القصف التركي.

وطالب النائب الآخر عن دولة القانون محمد الصيهود وزارة الخارجية بإبرام اتفاقيات أمنية مع دول الجوار.

بالمقابل انتقد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون موقف الحكومة تجاه القصفين التركي والإيراني لقرى إقليم كردستان، وقال "لايجوز أن تكون الحكومة الإتحادية بهذا السبات الطويل وتتجاهل القصف الإيراني والتركي".

وأعلنت الحكومة في أكثر من مناسبة تمسكها بالخيار الدبلوماسي لمعالجة المشاكل مع دول الجوار.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون